العدد 01.
المجلد 05. السنة 2020.

الأفاق للدراسات الإقتصادية **ISSN:** 2571-9769, **EISSN:** 2602-5051
الصفحات 137ـــ149

المناولة الصناعية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تجربة فرنسا

Industrial subcontracting as a mechanism to support SMEs-Frances experience

*ط د. سخاف ياسين	ط د. بودن إسلام
جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر	جامعة العربي تبسي تبسة، الجزائر
Sakhaf.yassine@univ-tebessa.dz	boden.islam@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 22 /2020/01 تاريخ القبول: 04 /2020/04 تاريخ النشر : 05 /2020/04

ملخص:

أدى تنامي المنافسة في قطاع الصناعة الذي يشهد حالة متزايدة من التغيرات البيئية التي تواجهها الشركات الكبرى، إلى زيادة الحاجة إلى المناولة الصناعية التي تعتبر من المفاهيم الأكثر تداولا في هذا المجال، نظرا للدور المحوري الذي تلعبه هذه الأخيرة في رفع الكفاءة الانتاجية لهذه الشركات وبذلك وزيادة تنافسيتها هذا من جهة ومن جهة أخرى دور هذه الأخيرة في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المقاولات من خلال المناولة الصناعية، وهو موضوع دراستنا حيث سلطنا الضوء على المفاهيم النظرية الحديثة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المناولة الصناعية ودورها في دعم هذه الأخيرة.

ولفهم الموضوع أكثر قمنا بدعم دراستنا بمجموعة من الإحصائيات الحديثة في هذا المجال والتي تخص دول الاتحاد الأوربي حيث بينت التحاليل بوضوح طبيعة العلاقة بين المناولة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مدى أهمية المناولة في دعم هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المناولة الصناعية، المقاولة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف JEL:

Abstract:

The hard competition in the industrial sector, which knows a hard environment changes has increased the need for the industrial subcontracting with SMEs because it help big companies to develop their production, and may minimizes their production costs or improves their production quality.

On the other hand, SMEs can be supported by big companies by using subcontracting which is the aim of our study.

In order to clarify we have added a practical study in which we have seen the Importance of industrial subcontracting in supporting SMEs.

Keywords: SMEs, Subcontracting, company

Jel Classification Codes:

المؤلف المرسل: سخاف ياسين

I. تمهيد:

تسعى الشركات الصناعية الكبرى إلى تحقيق مزايا تنافسية كإجراء احترازي لمواجهة حدة المنافسة داخل القطاع، وهي تعلم مدى أهمية الأفكار الإبداعية المقدمة من طرف حاملي الأفكار والتي تخلق قيم مضافة تقدم للزبون في شكل منتجات جديدة.

كما يسعى أصحاب الأفكار والمشاريع إلى تجسيد أفكارهم من خلال استحداث منشآت أعمال أو مقاولات تأخذ إحدى الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تواجه هذه المنشآت جملة من التحديات على غرار باقي المؤسسات التي تواجه مشاكل في التمويل، الإمداد وغيرها.

وبالنظر للخصائص التي تميز منشآت الأعمال الصغيرة عن باقي المؤسسات والمتمثلة أساسا في صغر حجمها وسهولة استحداثها وبساطة هيكلها التنظيمي، ضف إلى ذلك الأفكار الابتكارية والتخصص في نشاطها والتي جعلت الشركات الكبرى تولي اهتماما كبيرا لها للاستفادة من هذه الخصائص وذلك من خلال المناولة الصناعية.

إشكالية الدراسة

نظرا لأهمية المناولة الصناعية وقدرتها على تحقيق مزايا تنافسية للشركات الصناعية ، ونظرا لأهمية هذه الأخيرة في تقديم السند لمنشآت الأعمال الصغيرة، لاسيما التي تحمل أفكارا إبداعية منها، من خلال عقود المناولة الصناعية التي تظهر بشكل واضح العلاقة بين الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا يمكن طرح الإشكالية الآتية

كيف تساهم المناولة الصناعية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ومن أجل توضيح مشكلة الدراسة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تساهم الشركات الكبرى في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو الدور الذي تلعبه المناولة الصناعية تطوير منشآت الأعمال الصغيرة؟

فرضيات الدراسة:

ولمعالجة الاشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

- تساهم المناولة الصناعية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على ميزات التخصص في الأعمال وسهولة الاستحداث إضافة إلى المرونة في التكيف مع التغيرات البيئية.
- تساهم الشركات الكبرى في دعم المنشآت الصغيرة من خلال اسناد أعمال التخصص إلى مؤسسات المناولة ذات الخبرات في الإنجاز
- تلعب المناولة الصناعية دورا هاما في تطوير منشآت الأعمال الصغيرة من خلال ربط هذه الأخيرة بالشركات الصناعية الكبرى التي ترغب في اسناد بعض الأنشطة للتفرغ للأنشطة الأكثر استراتيجية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في إبراز دور المناولة الصناعية كآلية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تظهر الأهمية في عرض تجارب دول الاتحاد الأوربي الرائدة في المجال الصناعي للاستفادة منها.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف وتحليل واقع المناولة الصناعية في دول الاتحاد الأوربي ودورها كأداة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول الرائدة في المجال الصناعي على غرار فرنسا.

أولا: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1.1 المفهوم: يلخص القانون رقم 01 –18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا،
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار،
- تستوفي معايير الاستقلالية،

وتعني المؤسسة المستقلة كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الجريدة الرسمية، 2017).

1.1.1المؤسسة المتوسطة

تشغل من 50 إلى 250 شخصا، و رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و 2 مليار دج، و مجموع ميزانيتها السنوية محصورة بين 100 و 500 مليون دج (الجريدة الرسمية، 2017).

2.1.1 المؤسسة الصغيرة

تشغل من 10 إلى 49 شخصا، و رقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج ، و مجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 100 مليون دج (الجريدة الرسمية، 2017).

3.1.1 المؤسسة المصغرة

تشغل من 1 إلى 9 شخصا، و رقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، و مجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 مليون دج (الجريدة الرسمية، 2017).

2.1 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نستنتج بعض الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها وهي:

- صغر حجمها وبذلك سهولة وسلاسة في استحداثها مقارنة بالشركات الكبرى التي تتطلب إجراءات قانونية معقدة،

- المرونة بفضل صغر حجمها والتي تعطي مزايا تنافسية مقارنة بالشركات الكبرى وخاصة في الأنشطة الإنتاجية التي تواجه التغيرات البيئية والمنافسة الحادة،
- قلة حجم رأس مالها مقارنة بالشركات،
- بساطة الهيكل التنظيمي مما يسهل عمليات الاتصال والتوجيه.

3.1 أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتحقق عدة أهداف من خلال إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة نذكر منها:

- تطوير روح المبادرة الفردية و الجماعية، من خلال ممارسة أنشطة الإنتاج في شكل سلع أو خدمات لم تكن موجودة من قبل، و كذا إعادة بعث أنشطة تم التخلي عنها،
- توفير فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل،
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة،
- المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال عمليات الابتكار والتطوير في مختلف القطاعات الموجودة،

وبالحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجدر بنا تسليط الضوء مفهوم المقاولة الذي أصبح من المفاهيم الأكثر انتشارا في البيئة الاقتصادية نظرا لأهمية هذه الأخيرة (موقع مديرية الصناعة والمناجم، 2020).

4.1 مفهوم المقاولة:

لابد من تسليط الضوء على مفهوم المقاول قبل التطرق إلى تعريف المقاولة كمايي:

1.4.1 تعريف المقاول: هو ذلك الشخص الذي يتميز بروح المبادرة والابتكار والمخاطرة من أجل تقديم قيمة إضافية للمستهلك من خلال تجسيد أفكار إبداعية على أرض الواقع باستخدام الموارد التي يملكها. (جامعة البليدة 2، 2018).

بمعنى أنه شخص يمتلك صفات في صورة المبادرة وحب المخاطرة لتجسيد مشروعه أو أفكاره لتحقيق أهدافه المتمثلة أساسا في تقديم قيمة مضافة للعملاء وتحقيق عوائد من خلال ذلك في ظل القيود الموجودة والموارد المتاحة

2.4.1 تعريف المقاولة : هناك العديد من التعاريف التي وضعت في هذا الشأن نذكر منها:

- تعرف المقاولة على أنها عملية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد يتمتعون بروح المقاولاتية وذلك بمنشآت جديدة من أجل خلق القيمة (Svein-arn Jessen,2010).
- وتعرف أيضا على أنها وحدة للإنتاج تعتمد على العمل ورأس المال النقدي والتقني لإنتاج منافع للمستهلك وتحقيق عوائد من خلال تسويق هذه المنافع (جامعة قالمة، 2017).

عموما، تعرف المقاولة على أنها منشأة يمتلكها فرد أو عدة أفراد يتمتعون بروح المبادرة الابتكار والمخاطرة هدفها خلق القيمة وإنتاج منافع تسوق للمستهلك وذلك من خلال مزج الموارد المتاحة في ظل القيود الموجودة.

ومما سبق يمكن استنتاج بعض النقاط التي نذكرها كمايلي:

- المقاولة هي وحدة عمل لتقديم منافع للزبائن وتحقيق عوائد،
- المقاولة عملية مزج بين الموارد من أجل تقديم قيمة مضافة،
- يمكن أن تأخذ المقاولة الشكل القانوني لشخص طبيعي أو معنوي،
- تستند المقاولة إلى روح المقاولاتية المستمدة من شخصية المقاول.

بالنظر إلى المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمفاهيم المتعلقة بالمقاولة، يتضح لنا أن هذه الأخيرة تأخذ أحد أشكال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث يظهر ذلك من خلال الشكل القانوني وكيفية الاستحداث أو الهيكل التنظيمي البسيط، إلا أن الاختلاف قد يكمن في سلوكات صاحب الفكرة أو المشروع إذا ما كان شخصا محبا للمبادرة والمخاطرة أم لا، ضف إلى ذلك الفكرة الابتكارية و القيمة المضافة المدركة من طرف الزبون .

وبناء على هذا، نسقط المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مفهوم المقاولة.

5.1 التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات التي تواجهها كل المؤسسات الاقتصادية لاسيما تزايد حدة المنافسة، تشبع السوق بالمنتجات وخطر المنتجات البديلة وصعوبات في التمويل إضافة إلى التحولات الاقتصادية والاندماجات في الأسواق المالية وغيرها، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى غرارها المقاولات تواجه مشكلات أكثر تعقيدا نذكرها منها مايلي:

- البيئة الاقتصادية الغير مشجعة على المبادرة،
- غياب النشاط في سوق التداول الذي من شأنه أن يكون موردا ماليا بديلا،
- القوانين والتشريعات التي لا تتماشى والتغيرات البيئية ولا تشجع على المبادرة ،
- النظام البنكي الذي لا يرق لتطلعات هذه المؤسسات. (دريس أميرة، 2017)

ثانيا المناولة الصناعية (المقاولة من الباطن)

زاد الاهتمام بالمناولة الصناعية نظرا للدور الذي تلعبه في ترقية الصناعات الحديثة وما تحققه من مزايا تنافسية للشركات الصناعية الكبرى التي تواجه تحديات المنافسة في القطاع.

1.ماهية المناولة الصناعية: هي إحدى المفاهيم الحديثة التي تلازم قطاع الصناعة والمؤسسات الاقتصادية بشتى أشكالها في ظل تنامي حالة اللاإستقرار لهذه الأخيرة بسبب التغيرات الحاصلة في بيئتها.

1.1 مفهوم المناولة الصناعية: نذكر المفهوم اللغوي والاصطناعي كما يلي:

1.1.1 المفهوم اللغوي: عقد باطني أو فرعي تقوم بموجبه شركة حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة أخرى تسمى صاحبة الأشغال بتكليف شركة أو أكثر تسمى المتعاقد من الباطن لتنفيذ جزء أو كل هذا العقد وفق شروط محددة مسبقا وتحت مسؤولية المتعاقد الرئيسي (أحمد عارف العساف وآخرون، 2012).

2.1.1 المفهوم الصناعي: اتفقت التعاريف الموضوعة لهذا الغرض على نفس المفهوم، ونذكر:

- هو مجموع العمليات التي تتم في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج (التصميم، التهيئة أو التصنيع.....) تقوم مؤسسة تسمى المناول "آمرة **بالأعمال**" بتكليف منشآت أخرى متخصصة تسمى "**المناولة**" لتنفيذ جزء من عمليات الإنتاج بناء على اتفاق وشروط محددة مسبقا وملزمة للطرفين (أحمد عارف العساف وآخرون، 2012).
- ويعرفها أحد المنظرين على أنها قرار الشركة الآمرة بالأعمال باسناد جملة من الأنشطة وفق دفتر شروط محدد مسبقا من أجل تقديم منتج في شكل سلعة أو خدمة إلى شركة أخرى متخصصة في هذا النشاط (Jean-M.Pitrou, 2007).

عموما لا يختلف المفهوم اللغوي عن الصناعي كثيرا، فالمقاولة من الباطن أو المناولة هي النشاط ,الذي تتم من خلاله انجاز أعمال معينة تتعلق بمرحلة من مراحل الإنتاج ووفق شروط محددة وملزمة من خلال عقد يتم بين طرفين يسمى الأول المناول والطرف الثاني يسمى المناولة.

ويقوم هذا المفهوم على أساس وجود عنصرين أساسيين هما:

- وجود علاقة مباشرة بين المنشأة الآمرة بالاعمال وشيكة المنشآت المنفذة لها.
- وجود عقد ينظم العلاقة ويحمي المصالح المشتركة بين المناول والمناولة.

الشكل 1: مخطط المناولة الصناعية لإحدى الشركات الصناعية

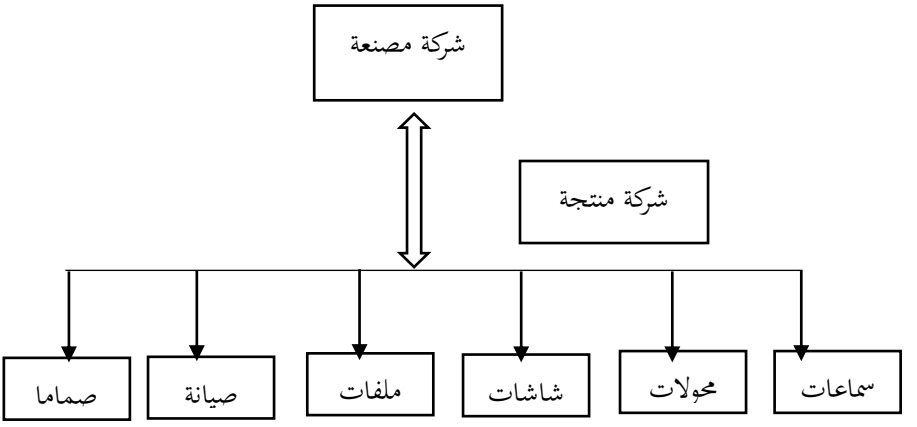

المصدر: أحمد عارف العساف وآخرون: الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص601

2.1 أهمية المناولة: تحظى المناولة باهتمام كبير من قبل الباحثين نظرا لأهميتها ودورها الريادي في تحقيق العديد من الميزات للاقتصاديات الوطنية والعالمية، حيث يمكن أن تساهم في:

- تحقيق الاستقرار في سوق العمل،
- تطوير تكنولوجيا الإنتاج ونظم العمل،

- تجنب أعباء الاستثمارات الرأسمالية وما يترتب عن ذلك من تفادي الاقتراض والأعباء المترتبة عن الديون،
- تقليل نسبة المخاطر لتقلبات السوق،
- تقليل الكلفة التشغيلية،
- تقليل التكاليف الثابتة (أحمد عارف العساف وآخرون، 2012).

3.1 أهداف المناولة الصناعية: هناك العديد من الأهداف نذكر منها مايلي:

- تحقيق التكامل بين المؤسسات المناولة،
- تقوية القدرات التنافسية للمؤسسات المناولة،
- تنسيق التعاون التكنولوجي بين المؤسسات،
- تلبية الطلب على المنتجات،
- تحين الجودة وتطوير الخدمات،
- تطوير الاقتصاد العالمي. (حسين يحي، 2016)

2. صيغ المناولة: تأخذ المناول عدة أشكال نذكرها فيما يلي:

1.2 مناولة طاقة الإنتاج: وتكون عندما تتجاوز مؤسسة طاقة انتاجها العادية بسبب طلبية فتستعين بالمناولين لتغطية تلك الزيادة الاستثنائية للإنتاج.

2.2 مناولة الاختصاص: تستخدم المؤسسة الآمرة بالأعمال هذه الصيغة في حالة عدم قدرتها على تقديم منتج بالجودة المطلوبة فتفوض مجموعة من المناولين الذين يمتلكون المهارة لتقديم ذلك المنتج بالجودة المطلوبة وفي حدود التكاليف المسموحة.

3.2 المناولة الوطنية: تسمى المناولة وطنية عندما تتعاقد الشركات الآمرة مع شركات أخرى (المناولين) من نفس البلد لتنفيذ جزء من الأعمال

4.2 المناولة الدولية: نقول عن مناولة أنها دولية عندما تتعاقد شركات مع مناولين من بلد أجنبي لتقديم منتج أو انجاز جزء من الأعمال.

5.2 المناولة التسويقية: تستخدم المناولة التسويقية عندما تفوض الشركات الآمرة مجموعة من المناولين لتسويق منتجاتها سعيا منها لزيادة حصصها السوقية أو حتى تخفيض تكاليف التسويق (دبوش عبدالقادر، 2015).

ويمكن إيجاد صيغ أخرى للمناولة مثل التوريد التي تعتبر الأكثر انتشارا في القطاع التجاري والصناعي وغيرها من الصيغ .

3. دوافع إبرام عقود مناولة صناعية: يمكن تقسيم هذه الدوافع إلى جزئين كمايلي:

1.3 دوافع المؤسسة الآمرة بالأعمال: هناك عدة أسباب تدفع المؤسسات الآمرة بالأعمال للدخول في عقود مناولة نذكر منها:

- تدنية تكاليف الإنتاج من خلال تدنية تكاليف الأنشطة أو جزء من الأنشطة كالتخزين، أساليب الانتاج وغيرها،
- تخفيض الأعباء الضريبية من خلال إشراك الجهة المناولة في أنشطة الإنتاج،
- الاستفادة من التخصص في الأعمال للمؤسسات المناولة، وكذا الاستفادة من منحنيات الخبرة لديهم،
- التفرغ للأنشطة الأكثر استراتيجية في حالة اسناد الأنشطة للجهات المناولة.
- رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الفعالية من خلال تحقيق الأهداف المسطرة، ضف إليها ربح الوقت،
- تحقيق مزايا تنافسية من خلال الاستفادة من الخبرات والتخصص في الأعمال.

2.3 دوافع المؤسسات المناولة: نذكرها فيما يلي:

- التخصص في العمل وقلة الموارد المالية التي تؤدي بالمؤسسات المناولة للبحث عن توظيف خبراتها في المؤسسات الآمرة بالأعمال من خلال انجاز جزء من الأعمال،
- البحث عن تحقيق عوائد مالية من خلال انجاز الأعمال المسندة إليها،
- البحث عن فرص تجسيد الأفكار الإبداعية في مختلف الأنشطة المسندة،
- تحقيق منافع للمؤسسات الآمرة بالأعمال ومنه تحقيق مزايا تنافسية لكلتا طرفي عقد المناولة (دبوش عبد القادر،2015).

4. دور المناولة الصناعية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يظهر الدور الذي تؤديه المناولة الصناعية في ترقية المؤسسات المصغرة من خلال مايلي:

- الابتكار والتجديد
- خلق فرص عمل جديدة
- فعالية الاستثمار فيها واستجابتها للتغيير
- المحافظة على الاستمرارية في المنافسة وتقويتها
- اعتماد المشروعات الكبيرة عليها.

ثالثا: تجربة فرنسا في المناولة الصناعية:

كما ذكرنا سالفا، نظرا لأهمية المناولة الصناعية ودورها المحوري في رفع القدرة التنافسية للشركات الكبرى التي بدورها تلعب دور الحاضن أو البيئة الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المقاولات التي تحمل أفكارا إبداعية وفرصا كبيرة للنمو والتطور، حيث تظهر تجارب بعض الدول حجم الدور الذي تؤديه المناولة الصناعية في دعم المؤسسات الكبرى وبالمقابل يظهر لنا من خلال ذلك أيضا دعم ومساندة المؤسسات الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المناولة.

1. المناولة الصناعية في أوربا:

في التقرير السنوي التي تعده مجلة GLOBAL Industrie، الصادرة في سنة 2019 والذي نشرت فيه دراسة بعنوان المناولة الصناعية في أوروبا وفرنسا أرقام وتحليلات والتي تعرض فيه الأرقام التالية:

الجدول 01: يمثل عروض المناولة الصناعية في دول أوربا لسنة 2017 (مليار أورو)

الدول	رقم الأعمال المحقق بالمناولة	حجم العمالة من خلال المناولة	عدد المؤسسات المناولة
ألمانيا	142.09	862 164	45 341
فرنسا	73.67	507 224	31 054
إيطاليا	45.44	406 904	43 623
المملكة المتحدة	42.76	372 192	31 317
إسبانيا	36.69	513 471	46 702
النمسا	16.01	110 755	5 077
هولندا	15.58	104 018	6 015
بلجيكا	12.04	76 369	4 558
السويد	11.44	66 515	10 442
فنلندا	7.96	43 071	4 735
البرتغال	7.94	117 159	10 899
الدانمارك	7.16	58 482	2 810
إيرلندا	6.54	59 286	6 877
اليونان	4.78	71 045	9 851
ليكسمبورغ	0.98	6 633	346
مجموع 11 دولة الاتحاد الأوربي UE	**431.08**	**3 381 288**	**259 647**
مجموع 13 دولة المنظمة حديثا UE	**92.33**	**1 420 889**	**172 851**
سويسرا + النرويج من خارج UE	27.02	117 279	7 675
المجموع العام	**550.43**	**4 919 456**	**440 173**

Source: Daniel Coué: **la sous-traitance industrielle chiffres et analyses**, Paris, 2018

يظهر الجدول رقم **01** حجم رقم الأعمال المحقق في دول الاتحاد الأوربي من خلال المناولة الصناعية بسنة 2017، حيث تحتل ألمانيا المرتبة الأولى في أوربا بمجموع 142.09 مليار أورو وحجم عمالة مقدرة بـ: 164 862 عامل ومجموع 341 45 مؤسسة وتليها فرنسا وإيطاليا وتأتي في المرتبة الأخيرة دولة ليكسمبورغ برقم أعمال مقدر بـ: 0.98 مليار أورو و633 6 عامل و346 مؤسسة.

كما تظهر الاحصائيات حجم رقم الأعمال للدول المنظمة حديثا للاتحاد الأوربي والمقدر بـ: 92.33 مليار أورو و889 420 1 عامل و851 172 مؤسسة.

إضافة إلى دولتي سويسرا والنرويج من خارج الاتحاد الأوربي، حيث بلغ رقم الأعمال المحقق 27.02 مليار أورو وعدد عمال مقدر بـ: 279 117 عامل و675 7 مؤسسة.

أخيرا يظهر الجدول المجموع العام لرقم الأعمال الذي حققته المناولة للدول السالفة الذكر والمقدر بـ: 550.43 مليار أورو، كما وظفت خلال هذه الفترة 456 919 4 عامل و 173 440 مؤسسة وهي أرقام هائلة

تبين أهمية المناولة الصناعية لهذه الدول المعروفة بالمنافسة فيما بينها، كما تبين هذه الاحصائيات عدد المؤسسات التي دخلت في عقود مناولة والبالغ أكثر من 440 ألف مؤسسة وهو الرقم الذي يدل على أهمية المناولة في دعم المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، كما تظهر أرقام الجدول حجم العمالة التي تحققها المناولة الصناعية لاقتصاديات هذه الدول.

جدير بالذكر أن هذه الإحصائيات المعروضة في هذا الجدول عرفت تطورا مقارنة بسنة 2016 والمقدر بـ 6.1% بالنسبة لرقم الأعمال الإجمالي.

2. المناولة الصناعية في فرنسا: والجدول الموالي يبين نمو رقم أعمال المؤسسات المناولة مقارنة بمعدل نمو الإنتاج

الجدول 02: يمثل معدل تطور رقم الأعمال مقارنة بمعدل تطور الإنتاج بالمناولة الصناعية للمؤسسات في فرنسا للسنوات 2013- 2017

المؤسسات ذات 20 عامل فأكثر	2013	2014	2015	2016	2017
نمو الانتاج%	-4.06	+0.78	+3.81	+2.39	+3.55
نمو رقم الاعمال%	-5.98	-.003	+3.01	+2.31	+4.73

Source: Daniel Coué: la sous-traitance industrielle chiffres et analyses, Paris, 2018

يبين الجدول رقم 02 معدلات نمو الإنتاج ورقم الأعمال المحققة عن طريق المناولة الصناعية للمؤسسات ذات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا للسنوات بين 2013 إلى 2017، التي تظهر العلاقة الطردية بين الإنتاج ورقم الأعمال على مدى السنوات الخمس، حيث يسجل تباطؤ النمو في سنة 2013 وهذا راجع إلى تداعيات تباطؤ نمو الاقتصاد العاملي في هذه الفترة التي شهدت هبوطا حادا في أسعار النفط لنفس السبب، إلا أنه سرعان ما يتحول الإنتاج ورقم الأعمال إلى النمو بوتيرة أسرع وهذا ما يوكد ما قيل سابقا عن تباطؤ نمو الاقتصادي العالمي وهي المؤشرات الدالة على أهمية المناولة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت ذروتها في 2017 والمقدرة بـ: +3.55 و +4.73 بالنسبة للإنتاج ورقم الأعمال على الترتيب.

الجدول 03: يمثل معدل تطور رقم الأعمال مقارنة بمعدل تطور الإنتاج بالمناولة الصناعية للمؤسسات في فرنسا للسنوات 2013- 2017

	التطور من 2016 إلى 2017		
	رقم الاعمال 2017(مليار أورو) ومعدل النمو %	عدد العمال ومعدل النمو %	عدد المؤسسات ومعدل النمو %

المؤسسات ذات 20 عامل فأكثر	60 261.19	+4.73	395 645	+1.58	5 818	+0.61
المؤسسات أقل من 20 عامل	13 411.82	+4.93	111 579	+1.66	25 236	+0.63
مجموع حجم المناولة الصناعية	**73 673.01**	**+4.76**	**507 224**	**+1.60**	**31 054**	**+0.62**

Source: Daniel Coué: la sous-traitance industrielle chiffres et analyses, Paris, 2018

يمثل الجدول رقم 03 تطور رقم الأعمال الإجمالي المحقق عن طريق المناولة الصناعية، إضافة إلى نمو عدد العمال وعدد المؤسسات الأقل من 20 عامل والتي تعتبر مؤسسات مصغرة والأكثر من 20 عامل في فرنسا، حيث تظهر الإحصائيات الحجم الهائل لرقم الأعمال المحقق والمقدر بـ: 673.01 73 مليار أورو ومدى تطوره إضافة إلى حجم مناصب الشغل المستحدثة والمقدر بـ: 224 507 منصب في 2017 إضافة إلى عدد المؤسسات المناولة والذي قدر بـ 054 31 مؤسسة من بينها 236 25 مؤسسة أقل من 20 عامل أس بنسبة 82 % تقريبا من مجموع المؤسسات الناشطة في مجال المناولة الصناعية، حيث تدل هذه الأرقام على فعالية المناولة الصناعية في جذب أو استحداث هذا العدد من المؤسسات أقل من 20 عاملا لقطاع الصناعة وهو ما يؤكد فرضية أهمية المناولة الصناعية ومدى مساهمتها في دعم المؤسسات المصغرة.

الجدول 04: يمثل اتجاه تطور معدل رقم الأعمال و الإنتاج بالمناولة الصناعية للمؤسسات في فرنسا للسنوات 1998- 2017

السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
نمو الانتاج	100	105.6	116.6	118.4	111.3	117.2	119.3	120.1	125.7	124.8
نمو رقم الأعمال	100	105.3	114.9	113.0	111.0	108.0	114.2	116.3	117.4	117.5
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
نمو الانتاج	124.8	96.5	106.9	116.9	112.6	106.6	106.8	110.1	112.4	117.8
نمو رقم الأعمال	116.2	87.0	96.5	100.7	96.5	91.9	91.2	96.4	98.5	102.0

Source: Daniel Coué: la sous-traitance industrielle chiffres et analyses, Global industrie, Paris, 2018

يبين الجدول رقم 04 اتجاه تطور معدل رقم الأعمال ومعدل الإنتاج المحقق من خلال المناولة الصناعية في فرنسا للسنوات 1998-2017، حيث سيظهر الشكل الموالي اتجاه النمو بوضوح:

الشكل 2: تطور معدل رقم الأعمال والإنتاج المحقق بواسطة المناولة الصناعية في فرنسا للسنوات من 1998-2017

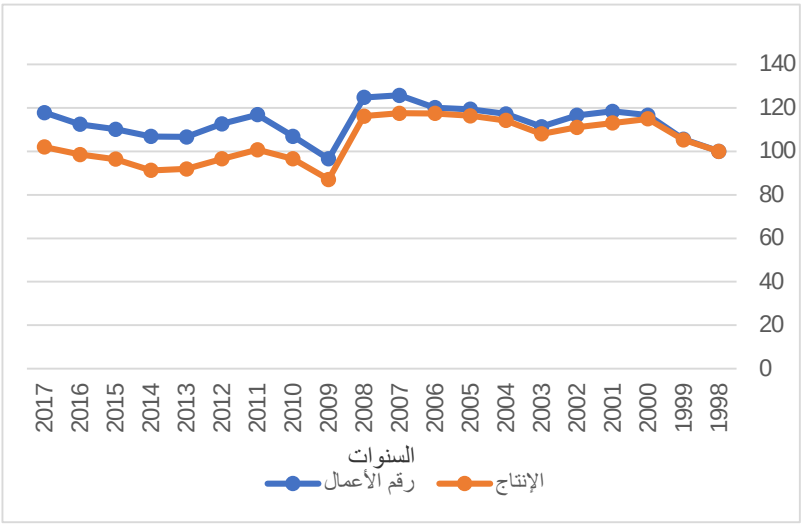

المصدر/ من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EXEL

يبين الشكل رقم 02 بوضوح اتجاه تطور معدل رقم الأعمال والإنتاج المحقق من خلال المناولة الصناعية في فرنسا. حيث انطلق المنحنيان من سنة الأساس وهي 1998 كان المعدل فيها 100 % ليبلغ 125 و117 في سنة 2006 أي بنسبة 25 %و 17 % بالنسبة لمعدل الإنتاج ورقم الأعمال على الترتيب، ليعاودا الانخفاض في سنة 2009 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي كانت لها تداعيات على جميع القطاعات بما فيها الصناعة، إلا أنه سرعان ما عاودا الارتفاع وبقيا بنفس الاتجاه حتى سنة 2017 وهي المؤشرات الدالة على مدى أهمية المناولة الصناعية من خلال الدور الفعال الذي تؤديه في ترقية وتطوير إنتاج ورقم أعمال المؤسسات المناولة في هذا القطاع.

الخاتمة:

أثبتت الوقائع الاقتصادية أن النماذج الاقتصادية المبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر صلابة وتحملا للهزات الاقتصادية من النماذج الأخرى، وقد بينت الدراسات أن صغر حجم هذه المؤسسات يعطي مرونة أكثر وقابلية للتكيف مع التغيرات البيئية السريعة، ما يعطيها أفضلية في مواجهة التهديدات التي تلوح في الأفق واستغلال الفرص المتاحة.

وقد وجدت الشركات الكبرى ضالتها في هذه المؤسسات الصغيرة من خلال عقود المناولة الصناعية، إذ أصبحت الشركات الصناعية تراهن على منشآت الأعمال الصغيرة التي تحمل أفكارا إبداعية أو أساليب انتاج مبتكرة أو خبرات مكتسبة من أجل زيادة القدرة التنافسية ومواجهة حدة المنافسة.

وتظهر الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصغرة للمؤسسات الصناعية الكبرى عن طريق المناولة الصناعية كمزايا تنافسية وهو الدور الذي يتجلى من خلال سرعة تطوير منتج معين أو أساليب الإنتاج أو تحسين جودة المنتجات وغيرها.

وفي المقابل يظهر الدعم الذي توفره الشركات الكبرى لهذه المؤسسات المصغرة عن طريقة وساطة عقود المناولة الصناعية، حيث تعتمد الأولى على هذه الأخيرة في انجاز وتطوير منتجاتها أو حتى تدنية تكاليف انتاجها بمقابل مادي، فهي بذاك بمثابة الحاضنة أو الداعمة لها.

وقد بينت الإحصائيات المقدمة مدى أهمية المناولة الصناعية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الأرقام التي وصلت إليها الدول الأوربية على غرار فرنسا في حجم رقم الأعمال المحقق بواسطة المناولة وحجم العمالة والمؤسسات المناولة.

- **الاحالات والمراجع:**

- أحمد عارف العساف وآخرون: **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- مطبوعة محاضرات في مقياس المقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 2، 12
- قيدوم لزهر: **مطبوعة المقاولاتية**، جامعة 08 ماي 45، قالمة، 2017
- د.دريس أميرة و دريس بشرى: **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2017.
- د.حسين يحي: **تجربة المناولة الصناعية في دول المغرب العربي واقع وآفاق**، جامعة تيارت، 2016
- د.دبوش عبد القادر: **المناولة والابداع التكنولوجي لزيادة تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، 2015.
- الجريدة الرسمية، العدد02، 11 جانفي 2017
- Jean-M.Pitrou: **la sous-traitance gagnant/gagnant**, Ellipses, France, 2007, p09
- Svein-arn Jessen: **Project Leadership step by step**, part II, 1st edition, 2010
- Daniel Coué: **la sous-traitance industrielle chiffres et analyses**, Global industrie, Paris, 2018
- http://www.dim-dz (consulté le 18/02/2020)